إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ ، وإبقاء فاعلِهِ ، كما إذا قيل لك : «مَنْ قَرَأَ»؟ فتقول : « زَيْدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحْذَفُ الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) فـ « أَحَدٌ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنِ اسْتَجَارَكَ [أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ] » ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إنْ » أو « إذَا » فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك فى « إذا » قولُه تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) فـ « السماء » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : « إذا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ » وهذا مذهبُ جمهور النحويين(١) ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى .

* * *

مثل : خبر لمبتدأ محذوف « زيد » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « فى جواب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من » اسم استفهام مبتدأ « قرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذى قرره الشارح .

والمذهب الثانى : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس فى الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير .

=

وَتَاءِ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي ، إِذَا
كَانَ لِأُنْثَى ، كَـ « أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى »[1]

= فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لايجوز ذلك ، ولو وقع فى الكلام ماظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز فى إن وإذا خاصة ـ من دون سائر أدوات الشرط ـ أن تقع بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا لسنا فى حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثانى : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلا بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لايجوز أن يتقدم على رافعه ـــ فعلا كان هذا الرافع أو غير فعل ـــ فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخرى المؤلفين ـــ كالعلامة الصبان ـــ مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ماقدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتى لنا تحقيقه فى شرح الشاهد ١٥٧ الآتى :

(١) « وتاء » مبتدأ ، وتاء مضاف ، و « تأنيث » مضاف إليه « تلى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقـــديره هى يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « الماضى » مفعول به لتلى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضى ، وخبره محذوف « لأنثى » جار ومجرور متعلق بخبر « كان » المحذوف ، أى إذا كان مسنداً لأنثى « كأبت هند الأذى » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أى وذلك كائن كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضى إلى مُؤَنَّث لَحِقَتْهُ تَاء ساكنةٌ تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الحقيقىِّ والمجازىِّ ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ ، وَطَلَعَتِ الشمسُ » ، لكن لها حالتان : حالةُ لزُومٍ ، وحالةُ جَوَازٍ ، وسيأتى الكلام على ذلك .

* * *

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ[1]

تلزم تَاء التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضىَ فى موضعين :

أحدهما : أن يُسْنَدَ الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين المؤنث الحقيقىِّ والمجازىِّ ؛ فتقول : « هِنْدٌ قَامَتْ ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ » ، ولا تقول : « قام » ولا « طلع » فإن كان الضمير منفصلا لم يُؤْتَ بالتاء ، نحو : « هِنْدٌ مَاقَامَ إلاَّ هِىَ » .

الثانى : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقى التأنيث ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ » وهو المراد بقوله : « أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ » وأصْلُ حِرٍ حِرِحٌ ، فحذفت لامُ الكلمة .

وفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المؤنث

---

(١) « وإنما » حرف دال على الحصر « تلزم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على تاء التأنيث « فعل » مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ، و « مضمر » مضاف إليه « متصل » نعت لمضمر « أو مفهم » معطوف على مضمر ، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل « ذات » مفعول به لمفهم ، وذات مضاف ، و « حر » مضاف إليه .

المجازِيِّ الظاهِرِ ؛ فتقول : « طَلَعَ الشمسُ ، وطَلَعَتِ الشمسُ » ولا فى الجمع ، على ما سيأتى تفصيله .

* * *

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»[1]

إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير « إلا » جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ، والأَجْوَدُ الإثباتُ ؛ فتقول : «أتى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ» والأَجْوَدُ «أتَتْ» وتقول : « قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ » والأَجْوَدُ « قَامَتْ » .

* * *

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ ، كَـ« مَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ »[2]

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعـــل المؤنث بـ « إلا » لم يجز إثباتُ التاء عنـــد الجمهور ، فتقـــول : « مَا قَامَ إِلاَّ هِنْد ، ومَا طَلَعَ إلا الشمْسُ » ولا يجـوز

---

(١) « وقد » حرف تقليل « يبيح » فعل مضارع « الفصل » فاعل يبيح « ترك » مفعول به ليبيح ، وترك مضاف ، و « التاء » مضاف إليه « فى نحو » جار ومجرور متعلق ببيبيح ، « أتى » فعل ماض « القاضى » مفعول به مقدم على الفاعل « بنت » فاعل أتى مؤخر عن المفعول ، وبنت مضاف ، و « الواقف » مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها ،

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف منعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى « فضلا » الآتى ، ومع مضاف ، و « فصل » مضاف إليه « بإلا » جار ومجرور متعلق بفصل « فضلا » فضل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « كا » الكاف جارة لقول محذوف ، وما : نافية « زكا » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا ، وفتاة مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « العلا » مضاف إليه .

« مَا قَامَتْ إِلاَّ هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إِلاَّ الشَّمْسُ » ، وقد جاء فى الشعر كقوله :

١٤٥ — * وَمَا بَقِيَتْ إِلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ *

---

١٤٥ — هذا عجز بيت لذى الرمة ـ غيلان بن عقبة ـ وصدره :

* طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِى غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمَنْزِلَتَىْ مَىٍّ ، سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الأَزْمُنُ اللاَّئِى مَضَيْنَ رَوَاجِعُ؟
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلاَثُ الأَثَافِى وَالدِّيَارُ الْبَلاَقِعُ ؟

اللغة : «النحز» ـ بفتح فسكون ـ الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد «والأجراز» جمع : جرز ـ بزنة سبب أو عنق ـ وهى الأرض اليابسة لا نبات فيها «غروضها» جمع غرض ـ بفتح أوله ـ وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج ، وللبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة وما حوله ، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمع جرشع ـــ برنة قنفذ ـــ وهو المنتفخ ،

المعنى : يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير فى الأرض الصلبة ، حتى دق ما تحت غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولهما استحثاثى لها على السير بدفعها ونخسها ، والثانى أنها تركض فى أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهى مما يشق السير فيه ،

الإعراب : «طوى» فعل ماض «النحز» فاعل «والأجراز» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول : مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لطوى «فى غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه «فما» نافية «بقيت» بقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله «فما بقيت إلا الضلوع» حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل ؛ =

فقول المصنف : « إن الحـذف مُفَضَّل على الإثبات » يُشْعِر بأن الإثبات — أيضاً — جائزٌ ، وليس كذلك[1] ؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثابتٌ فى النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء فى الشعر ؛ فصحيح ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيحٍ ؛ لأن الإثبات قليل جداً .

* * *

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْلٍ ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِى الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ[2]

= لأن فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا ، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز فى غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمِّ فِي حَرْبِنَا إِلاَّ بَنَاتُ العَمِّ

(١) إن الذى ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه فى هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو ، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل ، وهذا هو الذى يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلالة عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء فى هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا فى ضرورة الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت « لم يزرنى إلا هند » ، فإن أصل الكلام : لم يزرنى أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذى يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا فى هذا التعليل وفى ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة .

(٢) « والحذف » مبتدأ ، وجملة « قد يأتى » وفاعله المستتر فى محل رفع خبر المبتدأ ، بلا فصل ، جار ومجرور متعلق بيأتى ، ومع » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مع : ظرف متعلق بوقع الآتى ، ومع مضاف ، و « ضمير » مضاف إليه ، وضمير مضاف و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « المجاز » مضاف إليه « فى شعر » جار ومجرور متعلق بوقع الآتى « وقع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =